وزير العمل يصرح : (بقية)

والدول الاخرى في العالم قد شكل عنصر تشجيع ووسيلة حفز لأصحاب الاعمال لاستقدام المزيد من العمالة الوافدة مما ادى بالتالي الى الاسراف الزائد في جلب هذا النوع من العمالة التي هي في مجملها عمالة رخيصة وغير مدربة تؤدي العمل بالاشكال والأساليب التقليدية المعتمدة على الكثرة العددية دون الاستفادة من التقنيات والمعدات الحديثة والمتطورة .

وقد عبر الوزير عن تقديره لمساهمة العمالة الوافدة في تحريك النشاط الاقتصادي ودعم انشاء البنى الاساسية والمشاريع الاقتصادية والتنموية في البلاد الا أنها الى جانب ذلك تشكل عبئا على ميزانية الدولة وخدماتها التي تقدمها في المجالات الخدمية المختلفة ، ناهيك عن انها تمثل شريانا نازفا يصب خارج جسم الاقتصاد الوطني ورافدا خارجا عن الخط المالي والاستثماري لاقتصاد الدولة . واشار الوزير إلى ان ذلك يتضح بشكل مباشر في الضخ السنوي للتحويلات النقدية والمالية الى الخارج والتي رصدت من القنوات المالية الرسمية كمؤسسة نقد البحرين والمؤسسات المالية الاخرى حيث بلغت خلال عام ١٩٩٨ اكثر من ١٦٥ مليون دينار اي ما يعادل ٤٤٠ مليون دولار امريكي .

واستطرد وزير العمل والشئون الاجتماعية قائلا ان وزارة العمل تنظر بكل الاهتمام والحرص الى عملية البحرنة كعملية شاملة تأخذ في الاعتبار رفع القدرة التنافسية للعمالة الوطنية وايجاد فرص للباحثين عن عمل في كافة مواقع العمل والانتاج وزيادة فرص التدريب والتأهيل المهني لهم لرفع مستوياتهم الفنية والمهنية ، ودعم مساهمتهم ومشاركتهم في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد .

وقال الوزير ان هذا التوجه يتم من خلال رفع نسب البحرنة في مؤسسات القطاع الخاص ٥٪ سنويا مما يوفر المزيد من فرص العمل لأبناء البلاد وتكون مقبولة وتتفق مع حجم التدفق السنوي من مخرجات التعليم ومن طالبي العمل ، وتتماشى مع المستجدات الاقتصادية والمؤثرات التي تطرأ على واقع سوق العمل وترفع من القدرة المأمولة للاقتصاد الوطني .

وأوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية انه رغم النجاح النسبي الذي تحقق في مجال البحرنة وزيادة فرص العمل للبحرينيين نتيجة التعاون الواضح والمقدر من فعاليات القطاع الخاص ومؤسساته وشركاته فإن الوزارة تطمح إلى زيادة هذا التعاون وتطويره وخاصة فيما يتعلق بأساليب التوظيف والاحلال التدريجي للعمالة الوطنية .

واختتم وزير العمل والشئون الاجتماعية تصريحه قائلا : ليس هناك شك في أن التعاون الوثيق الذي يبديه القطاع الخاص واصحاب الاعمال والتنظيمات العمالية في البلاد سيعين وزارة العمل على مواجهة كافة التحديات التي تواجه المسيرة التنموية والاقتصادية ويمكن اطراف الانتاج الثلاثة من تخطي كافة العقبات للانتقال الى القرن القادم بثقة اكبر وبتفاؤل اكثر وبخطى اسرع لبناء هيكلية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

أخبار الخليج

٢٢ ابريل ٩٩م

وزير العمل يصرح :

الوزارة أصدرت ٤٣٥٥٦ ترخيص عمل جديداً

وجددت ٤٢١٠٦ تصاريح خلال العام الماضي

صرح وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي الشعلة بأنه في سبيل تحقيق السياسة التوازنية بين تحقيق البحرنة وتلبية احتياجات قطاع العمل الخاص .. اصدرت الوزارة في العام الماضي ٤٣٥٥٦ تصريح عمل جديداً خلال عام ١٩٩٨ .. كما قامت بتجديد ٤٢١٠٦ تصاريح عمل خلال نفس الفترة ، بالاضافة الى اصدار ١٥٦١٠ تصاريح لخدم المنازل او من في حكمهم وتجديد ٦٦١٣ تصريحا خلال العام الماضي نفسه .

● عبدالنبي الشعلة

وعبر الوزير عن تقديره لمساهمة العمالة الوافدة في تحريك النشاط الاقتصادي ودعم انشاء البنى الاساسية والمشاريع الاقتصادية والتنموية في البلاد .. الا ان البحرنة لابد ان تسير بخطى اسرع. واشار إلى أن مجموع التحويلات المالية للعمالة الاجنبية في البحرين خلال العام الماضي بلغت ١٦٥ مليون دينار اي ما يعادل ٤٤٠ مليون دولار امريكي من خلال القنوات الرسمية فقط .

واشار وزير العمل الى انه على الرغم من ان الوزارة نجحت في توظيف ٩٥٤٠ بحرينيا في مؤسسات القطاع الخاص فإنها حققت في الوقت نفسه توازنا بين عملية ادماج العمالة الوطنية في سوق العمل وزيادة نسبة البحرنة في المؤسسات والشركات وبين احتياجات القطاع الخاص في استقدام عمالة لبعض المهن والتخصصات غير المتوافرة في البلاد وفق شروط وضوابط محددة، وبشكل لا يؤثر على اداء مؤسسات القطاع الخاص ومقدرتها التنافسية وكفاءتها الانتاجية .

واضاف وزير العمل والشئون الاجتماعية قائلا ان تدني رسوم تراخيص استقدام العمالة الوافدة وتجديدها مقارنة بالدول المجاورة

(البقية ص ٦)